4 January 2011
Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان

دأ-١٤/١

حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار في سياق عقد انتخابات ٢٠١٠ الرئاسية

إن مجلس حقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يشير كذلك إلى قرارات المجلس ١/٥ و ٢/٥ المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يضع في اعتباره القرارات والإعلانات التي اعتمدها المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بشأن الانتخابات التي جرت في كوت ديفوار، في سياق عقد انتخابات ٢٠١٠ الرئاسية،

وإذ يسلم أيضاً بالبلاغ الصادر عن الجلستين ٢٥٢ و ٢٥٤ اللتان عقدهما مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٩ كانون الأول/ديسمبر و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على التوالي، والبلاغ النهائي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية لسلطة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن كوت ديفوار المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت

كوت ديفوار في سياق عقد انتخابات ٢٠١٠ الرئاسية،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضاً إزاء الانعكاسات الإنسانية للحالة الراهنة،

١- يدين بشدة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في كوت ديفوار، لا سيما عمليات الاختطاف، وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والاعتقالات التعسفية، وحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وأعمال العنف الجنسي، وحرمان الأشخاص من حقهم في التجمع السلمي، والخسائر في الأرواح، وأعمال إتلاف الممتلكات التي حدثت في أجزاء متفرقة من كوت ديفوار في سياق عقد انتخابات ٢٠١٠ الرئاسية؛

٢- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى وضع حد فوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون احتراماً كاملاً؛

٣- يحث جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما قوات الدفاع وقوات الأمن، على الامتناع عن أعمال العنف واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك على تحمل مسؤولياتها عن حماية السكان المدنيين؛

٤- يحث أيضاً جميع المنافذ الإعلامية على الامتناع عن التحريض على العنف والأعمال العدائية وخطاب الدعاية إلى الكراهية ويدعو إلى وقف فرض قيود على مصادر وسائل الإعلام؛

٥- يعرب عن دعمه للجهود المبذولة من طرف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والجهات الأخرى الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لحماية مشروع العملية الانتخابية في كوت ديفوار، ولضمان حماية حقوق الإيفواريين وجميع الأجانب الموجودين في البلد؛

٦- يناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تقديم المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات لكوت ديفوار، بناءً على طلبها؛

٧- يشجع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات المواضيعية المعنية، كل في حدود ولايته، إيلاء اهتمام خاص لتقييم ورصد حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار في سياق عقد انتخابات ٢٠١٠ الرئاسية، بغية إبلاغ مجلس الأمن بناءً على ذلك؛

٨- يشدد على أن الحكومة الشرعية لكوت ديفوار مسؤولة بالأساس عن بذل ما في وسعها من جهد لتعزيز حماية السكان المدنيين والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، ويناشد المجتمع الدولي دعم حكومة كوت ديفوار من أجل تحقيق استقرار الوضع في البلد؛

- ٩- بحث جميع الأطراف على التعاون الكامل مع أنشطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في جهودها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان؛
- ١٠- يطلب إلى المجتمع الدولي تقديم المساعدة لمواجهة انعكاسات الأزمة على الصعيد الإنساني، لا سيما أثرها الاجتماعي - الاقتصادي السلبي على أكثر السكان ضعفاً في المجتمع الإيفواري وبذل الجهود اللازمة للتمكن من الوصول دون قيود إلى اللاجئين والمشردين داخلياً؛
- ١١- يشدد على أهمية بذل جميع الإيفواريين قصارى جهودهم للمحافظة على السلام والأمن وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوت ديفوار ولتدعيم المؤسسات الديمقراطية في البلد، وهي الأمور التي لا بد منها من أجل ترسيخ المصالحة الوطنية والسلام الدائم وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان؛
- ١٢- يطلب إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تبلغ المجلس وتقدم له تقريراً عن التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في كوت ديفوار في سياق عقد انتخابات ٢٠١٠ الرئاسية؛
- ١٣- يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر واتخاذ التدابير الملائمة، وفقاً لقرار المجلس ١/٥، إذا ما تدهورت حالة حقوق الإنسان على الأرض.

الجلسة الثانية

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

[اعتمد دون تصويت.]